

الحويجة : أضرار مدنية بعد الضربة الجوية الهولندية 2015

تحقيق صحفي





فبراير 2022

حول الموجز

يقدم هذا الملخص النتائج الرئيسية للبحث في تأثير الغارة الجوية الهولندية عام 2015 على الحي الصناعي في الحويجة ، والتي تم تنفيذها كجزء من عملية العزم المتأصل يعرض الملخص النتائج المتعلقة بالتأثير المباشر وغير المباشر للغارة الجوية ، وكيف أثر ذلك على تصورات الضحايا للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش تتبع النتائج توصيات حول كيفية تلبية احتياجات المدنيين المتضررين ، وكيف يمكن منع وقوع أحداث مماثلة في المستقبل

المؤلفون

صبا عظیم ، لورین جولد ، إیرین بیل وجولا دیمیرز

شكر وتقدير

الترجمة إلى العربية مها ياسين

صورة الغلاف

أحد ضحايا الغارة الجوية على الحويجة ينظر إلى الأنقاض في الحي الصناعي باكس /أيمن الأميري 2022 للمزيد من المعلومات أرجو الأتصال azeem@paxforpeace.nl

نشرت من قبل

منظمة الغد لرعاية المرأة والطفل و باكس و IRW

ملخص تنفيذي

في ليلة 2-3 حزيران 2015 ، استهدفت طائرتان هولنديتان من طراز F-16 مصنعاً للعبوات الناسفة المحمولة على السيارات (VBIEDs) التي يستخدمها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في مدينة الحويجة بالعراق. تم تنفيذ الضربة في إطار عملية العزم الصلب (OIR) والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية. تسببت الغارة الجوية في انفجار ثانوي كبير نتج عنه تدمير جزء كبير من الحي الصناعي بالحويجة وإلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين.

لم تكن الغارة الجوية على الحويجة حدثًا منفردًا. فقد قامت هولندا بأكثر من 2100 مهمة بطائرات F-16 في الفترة بين تشرين الأول 2014 حتى كانون الأول 2018 عبر العراق وسوريا. بشكل عام ، كان التحالف ضد داعش مسؤولاً عن أكثر من 34000 قنبلة أثرت بشدة على حياة المدنيين في جميع أنحاء سوريا والعراق. عند المقارنة مع الحملات السابقة، وجد ان الدول الغربية المشاركة في عملية العزم الصلب تعتمد بشكل كبير على ما يسمى بالحرب البعيدة والعمودية والتي أصبحت ممكنة من خلال الضربات الجوية والشراكات المحلية.

بالنسبة لقضية الحويجة ، لم يتخذ التحالف ضد داعش ولا الحكومة الهولندية - التي اعترفت بمسؤوليتها عن الغارة في 2019 أي بعد 4.5 سنوات من الحدث - أي خطوات للتحقيق وتقييم تأثير الغارة الجوية بالتفصيل أو التحدث مع المدنيين أنفسهم بما في ذلك الضحايا والشهود عن طريق الاستماع إلى رواياتهم عن الغارة والأضرار التي لحقت بالمدنيين. عندما يتعلق الأمر بالأذى المدني فقد سادت فكرة "عدم المعرفة" في المناقشات السياسية حول الحويجة. لقد اعتبر من المستحيل تتبع آثار الضرر الذي لحق بالمدنيين بعد سنوات عديدة. هذا الغموض هو نمط عام في العمليات العسكرية التي تنفذ عن بعد.

يهدف هذا التقرير الى معالجة هذه الفجوة. التقرير هو نتاج بحث مشترك أجرته رابطة الغد لرعاية المرأة والطفل ومنظمة PAXومشروع الفة الحرب عن بعد (IRW) الذي تديره جامعة أوتريخت. بشكل أساسي، يقدم التقرير معلومات عن الأثر الذي لحق بالبشر جراء الغارة الجوية من خلال مقابلات مع 119 ضحية و28 مقابلة مع مخبرين رئيسيين و4 مناقشات جماعية مركزة ورحلات ميدانية ومصادر مرئية وثانوية أخرى.

الى الآن ، تعتبر تغطية التقارير والروايات عن الاضرار التي لحقت بالمدنيين محدودة. حيث ركزت في الغالب على الأثار المباشرة مثل الوفيات والإصابات الجسدية والأضرار بالممتلكات. وبذلك تبقى آثار الأضرار المدنية الناجمة عن العمليات العسكرية غير مدروسة فغالبًا ما تُنسى الآثار طويلة الأجل وغير المباشرة أو تُهمل.

لذلك يميز هذا التقرير بين آثار الضرر المباشر على المدنيين مثل الوفيات والإصابات والأضرار المادية والصدمات النفسية ، وانعكاسات الأذى المدني (اضرار غير مباشرة) مثل النزوح والأضرار الاقتصادية وتأثير الضربة على الحصول على الرعاية الطبية والتعليم. بالإضافة إلى ذلك ، نوضح في هذا التقرير ما تعنيه الغارة الجوية على الحويجة للمدنيين المتضررين: كيف يظهر هذا الحدث في تفسيراتهم الجماعية للأضرار التي لحقت بهم وكيف تُترجم إلى مطالب ودعاوى معينة.

النتائج الرئيسية

فيما يتعلق بآثار الضرر المباشر على المدنيين ، يُوضح هذا التقرير أن 85 مدنياً على الأقل لقوا حتفهم كنتيجة مباشرة للغارة الجوية في حزيران 2015 حيث تمكنا من التحقق من 44 منها بناءً على الوثائق الرسمية. علاوة على ذلك ، وجدنا أدلة تشير إلى احتمال وقوع عدد أكبر من الضحايا المدنيين لكن لم يتم التحقيق فيها. حيث تتعلق هذه الأدلة بالنازحين داخليًا الذين لم يتم تحديد هويتهم و لا يزالون مدفونين تحت الأنقاض في المنطقة المستهدفة. كما أصيب عشرات المدنيين بجروح جسدية جراء الغارة ، تتراوح بين بتر أطرافهم فقدان البصر أو السمع أو الشم أيضا تعرض البعض الى حروق وكسور وتشوهات في الوجه وصعوبات في التنفس.

أدت الغارة الجوية في منطقة يسيطر عليها داعش إلى حدوث ضرر أكبر حيث لم يتمكن الناس من الوصول إلى الرعاية الطبية التي كان من شأنها أن تحسن حالتهم أو - كما يُزعم في بعض الحالات - كانت ستنقذ حياتهم. أفاد جميع المستجيبين تقريبًا أنهم يعانون من عرض واحد أو أكثر من الأعراض التي تشير إلى صدمة نفسية. ومن الأمثلة على ذلك الأرق والحساسية للضوضاء الصاخبة ونوبات الهلع وفي حالات قليلة ، الميول الانتحارية. أفادت التقارير عن تضرر 6000 منزل و 1200 متجر وشركة بسبب الضربة والانفجار الثانوي الذي نتج عنها. كما تم تدمير العديد من المباني الحكومية الهامة والبنية التحتية المجتمعية ، بما في ذلك إدارة الدفاع المدني ومحطة الكهرباء الفرعية وعدد من المدارس.

تسببت الغارة الجوية في حزيران 2015 بمجموعة واسعة من الأثار السلبية على المدنيين ، بما في ذلك زيادة النزوح. العديد من أشكال الضرر الاقتصادي (على سبيل المثال ، زيادة النفقات المتعلقة بالرعاية الصحية وانخفاض الدخل أو فقدان وفقدان معيل الأسرة وزيادة حالات عمالة الأطفال). ايضاً تسببت بانخفاض مستوى الحصول على الخدمات الهامة مثل الكهرباء والمياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم المناسب. بينما تتداخل أنواع الأذى المدني مع بعضها هناك ما يعزز بعضها البعض. على سبيل المثال ، بعض أولئك الذين أصيبوا بجروح لم يتم معالجتها مباشرة بعد الضربات أصبحوا الأن معاقين ولا يمكنهم العثور على وظيفة لإعالة أسرهم.

اما فيما يتعلق بتفسيرات الضرر الذي لحق بالمدنيين فقد أشار العديد من المشاركين إلى أنهم رحبوا في البداية بضربات التحالف الجوية ضد داعش واعتقدوا أنهم سيكونون قادرين على هزيمة داعش بطريقة دقيقة وتمييزية. بعد الغارة الجوية في حزيران 2015 ، والأضرار التي سببتها وعدم الاعتراف وانعدام المساعدة بعد ذلك ، شعر المدنيون بأنهم محاصرون تحت غارات التحالف الجوية العشوائية وكذلك تحت حكم داعش العنيف. أدى هذا إلى تصور أكثر سلبية للتحالف. يشير معظم المستجيبين إلى أنهم يلومون التحالف وهولندا على ما حدث لهم وللفشل في معالجة الضرر الذي لحق بالمدنيين. بعد طرد داعش من الحويجة في عام 2017 ، كانت إعادة إعمار الحي الصناعي بطيئة و لا تلبي الاحتياجات الحالية في الحويجة بشكل ملائم. إن مبلغ 4.4 مليون يورو المخصص لجهود إعادة التأهيل الذي خصصته هولندا غير كاف. يطالب الضحايا الحكومة الهولندية باعتذار رسمي وتعويضات مالية مباشرة لتلبية احتياجاتهم .

التوصيات

أن أحد الأهداف الرئيسية لهذا التقرير هو إيصال أصوات المدنيين المتضررين في الحويجة. نود أن نبدأ بتكرار مطالبهم الرئيسية من خلال هذا التقرير. لقد أصبح مما لا جدال فيه أن المدنيين يسعون للحصول على اعتذار تحديداً من الحكومة الهولندية ووزير الدفاع آنذاك (الذي تولى منذ ذلك الحين دور الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ، يونامي) والمسؤولين عن تنفيذ الهجوم، كما أنهم يسعون للحصول على تعويضات فردية.

ترغب كل من منظمة PAX ومشروع الفة الحرب عن بعد IRW ورابطة الغد بلفت انتباه الحكومة الهولندية والبرلمان والتحالف الأوسع نطاقاً إلى الضرر الذي لحق بالمدنيين الذي تعرض له ضحايا الغارة الجوية في حزير ان 2015 على الحويجة ، فضلاً عن المخاطر العامة للانخراط في الضربات الجوية البعيدة في المناطق المدنية التي يسيطر عليها المتمردين. يجب على هذه الجهات الفاعلة أن تدرك الأثار المباشرة والمتصلة بالضرر المدني للغارات الجوية ، وكيف يمكن لهذه الضربات أن تقوض الأهداف قصيرة وطويلة المدى لتحقيق "الأمن الدائم" للمدنيين في مسارح الحرب. نصيحتنا موجهة إلى البرلمان الهولندي والحكومة وعلى وجه التحديد وزارتي الخارجية والدفاع. ايضاً، فإننا نشجع بقوة دول (التحالف) الأخرى على أن تحذو حذوها.

توصيات تتعلق بالحويجة

- تقديم شرح هادف واعتذار لضحايا الغارة الجوية. قم بزيارة المنطقة ، والتق بالسلطات المحلية والضحايا في المدينة
 ، واعترف بالضرر الذي لحق بالمدنيين واعتذر عنه.
- تقديم تعويض مناسب ، بغض النظر عن المسؤوليات القانونية ، لجميع المدنيين الذين عانوا من ضرر مباشر و/ أو غير مباشر.
- إنشاء خلية مستقلة للمساءلة عن الأضرار المدنية لإيجاد طرق في التعامل الأخلاقي مع طلبات التعويض الفردي والجماعي. يجب على الخلية أن تأخذ في الاعتبار تصورات المدنيين فيما يتعلق بمنظمات الإغاثة عند تخصيص وتوفير أموال التعويض ويجب أن تعطى الأولوية للعمل مع ومن خلال منظمات المجتمع المدنى المحلية الموثوقة.

التداول سياسياً في احتمال إلحاق ضرر بالمدنيين

- قبل الانخراط في عملية عسكرية ، قم بالتحقيق والمناقشة السياسية بشأن الضرر المحتمل للمدنيين والتحديات التي تواجه التخفيف من حدته.
 - تجنب استخدام خطاب "الدقة" و "عدم وقوع إصابات في صفوف المدنيين" فيما يتعلق ب(إجراءات وتقنيات)
 العمليات العسكرية والاعتراف بحتمية إلحاق الضرر بالمدنيين في النزاع المسلح.
 - التحلي بالشفافية في استخدام وفهم مصطلح "الضرر المدني" والتمييز بين الأثار المباشرة وغير المباشرة واستخدام التعريفات المناسبة.
- اجعل التقارير الشفافة والموحدة عن الضرر الذي يلحق بالمدنيين للبرلمان شرطًا أساسيًا للمشاركة في الائتلافات
 العسكرية.
 - إضافة إجراءات التخفيف والرصد والإبلاغ والمحاسبة عن الأضرار المدنية إلى إجراء المادة 100.

التخفيف من الضرر الواقع على المدنيين

- توثيق آثار الضرر الذي لحق بالمدنيين بشكل منظم ومباشر في تقديرات الأضرار الجانبية.
- قم بإجراء تحليل عميق لفهم مدى تعقيد البنية المحلية (الحضرية) قبل الانخراط في الضربات الجوية عن بعد. كن على دراية بالتحالفات والانتماءات المتغيرة على الأرض وكذلك المظالم المحلية والحساسيات السياسية والاعتماد الاقتصادي المتبادل والبنية التحتية.
 - النظر في احتمالية حدوث انفجارات ثانوية عند تحديد الهدف والموافقة عليه. الامتناع عن شن غارات جوية على مناطق مأهولة بالسكان عند توقع حدوث انفجارات ثانوية.
 - ضع في الاعتبار الآثار المركبة لشن الضربات الجوية في المناطق المأهولة التي يسيطر عليها المتمردون عند
 وضع الهدف والموافقة عليه. الامتناع عن شن غارات جوية عندما لا يسمح المتمردون للمدنيين بالسفر وفي
 الأماكن التي يسيطرون فيها على الخدمات العامة الحيوية.
 - تأكد من أن حامل البطاقة الحمراء (RCH) لديه حق الوصول إلى جميع المعلومات الاستخبار اتية المستخدمة
 لإجراء تقدير للأضرار الجانبية لإبلاغ صانعي القرار عند تقييم الهدف.
 - لا تستخدم الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع في المناطق المأهولة وانضم إلى الإعلان الدولي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان (EWIPA).
 - تضمين الضرر المدني في تقارير التقييم الخاصة بالحدث السنوية والنهائية لاستخلاص الدروس التي يمكن أي يستفيد منها في العمليات العسكرية الاستراتيجية الحالية والمستقبلية.

رصد الأضرار المدنية

- إنشاء خلية لتخفيف الأضرار المدنية لتتبع والتحقيق في جميع (مزاعم) الأذى المدني الناجم عن المهمات العسكرية فور وقوعها.
- قم بالتمييز بين الأثار المباشرة والتأثيرات الارتدادية عند التحقيق في الضرر الذي لحق بالمدنيين ودراسة الطرق
 التي تتقاطع بها هذه الأثار وتعزز بعضها البعض.
- عند التحقيق في الأضرار المدنية قم بتثليث البيانات قدر الإمكان من خلال الجمع بين البيانات العسكرية وبيانات المصادر المفتوحة وتحليل تحديد الموقع الجغرافي والتحقيقات على الأرض ومقابلات الشهود وتحليل الوثائق. انفتح على التعاون مع المنظمات غير العسكرية لمعالجة الثغرات الاستدلالية المحتملة عندما لا يُعتبر أي مما ورد أعلاه ممكنًا (على سبيل المثال التحقيقات الميدانية).

الإبلاغ عن الأضرار المدنية والاستجابة لها

- تضمين الضرر المدني لتقارير التقييم الخاصة بالحدث السنوية والنهائية إلى البرلمان لإبلاغ صناع القرار السياسي فيما يتعلق باستمرار المهام العسكرية والمشاركة فيها.
- ضع ميزانية وسياسة وإجراءات تشغيل موحدة لتمكين التعويض في حالة الضرر المباشر وغير المباشر بالمدنيين ،
 بغض النظر عن المسؤوليات القانونية.

- عند وقوع حوادث تلحق ضرر بالمدنيين ، قدِّم شرحًا مفصلاً لكيفية حدوث ذلك بالإضافة إلى اعتذار ذي مغزى للضحايا.
- إنشاء خلية مستقلة للمساءلة عن الأضرار المدنية للتوصل الى طرق في التعامل الأخلاقي مع طلبات تفسير الحادثة والاعتذارات والتعويضات الفردية والجماعية.



